

«الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر في المجال السياحي في الجزائر» «Tax incentives granted to investors in the tourism sector in Algeria»

بن قويدر الطاهر*

جامعة عمّار ثليجي الأغواط

t.benkouider@lagh-univ.dz

تاريخ نشر المقال: 2025/03/20

تاريخ قبول المقال: 2025/02/26

تاريخ إرسال المقال: 2024/11/28

الملخص:

لقد سعت الجزائر جاهدة خصوصا في السنوات الأخيرة إلى محاولة إعادة استراتيجيتها الاقتصادية من خلال تنويع مصادرها الإنتاجية المكونة لاقتصادها الوطني والخروج من هيمنة المداخل البترولية عليه، خصوصا لما يشهده من تقلبات وأزمات قد تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، فوضعت سياسة اقتصادية لتنمية شاملة تسعى من خلالها إلى تشجيع الإنتاج المتنوع أي الاستثمار في كل القطاعات التي من شأنها تحقيق مداخل مهمة لخزينة الدولة، ومن أهم هذه القطاعات قطاع السياحة الذي أصبح في الآونة الأخيرة من أهم القطاعات التي تعتمد عليها الدول بما فيها الدول غير البترولية.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التأكيد على دور السياسة الجبائية التي انتهجتها الجزائر من أجل تشجيع ودعم الاستثمار في قطاع السياحة، حيث أولت اهتمام كبير به من خلال وضع آليات قانونية مناسبة لتشجيعه وتنميته وعلى رأسها الامتيازات الجبائية التي تعتبر محور دراستنا باعتبارها عامل مهم لجذب وتحفيز الاستثمار في قطاع السياحة.

الكلمات المفتاحية: التّحفيزات الجبائية، المستثمر السياحي، قانون الضرائب، نظام الامتيازات.

Abstract:

Algeria has striven, especially in recent years, to try to restore its economic strategy by diversifying its productive sources that make up its national economy and getting out of the dominance of oil revenues over it, especially because of the fluctuations and crises it is witnessing that may negatively affect the national economy. It has developed an economic policy for comprehensive development through which it seeks to achieve Encouraging diversified production, that is, investment in all sectors that will generate important revenues for the state treasury, and one of the most important of these sectors is the tourism sector, which has recently become one of the most important sectors on which countries depend. Including non-petroleum countries.

Through this research paper, we will try to emphasize the role of the tax policy that Algeria has adopted in order to encourage and support investment in the tourism sector, as it has paid great attention to it by establishing appropriate legal mechanisms to encourage and develop it, most notably tax concessions, which are the focus of our study as an important factor for attracting and stimulating investment. In the tourism sector.

Keywords: tax incentives, tourism investment, tax law, concessions system.

المقدمة:

إن أي دولة في العالم تسعى بكل إمكانياتها إلى إحداث تنمية اقتصادية شاملة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تشجيع الاستثمار الذي يعد أحد العوامل الأساسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومن أهم القطاعات التي تلقى اهتمام في مجال الاستثمار القطاع السياحي لما يلعبه من دور مهم في عملية التنمية، وأهمية هذا القطاع الحساس جعلته محور اهتمام العديد من الدول ومنها الجزائر التي سعت للمبحث عن الوسائل والآليات الكفيلة لتنميته وتطويره.

ومما سبق يمكن القول أن الاستثمار في المجال السياحي الذي هو موضوع ورقتنا البحثية هاته، يعتبر من بين أولويات الدولة الذي تعول عليه في التنمية كونه من أكثر المجالات الاستثمارية التي تعتبر مصدرا لجلب رؤوس الأموال، على اعتبار أن القطاع السياحي بمختلف أنواعه يعتمد على الجودة في الخدمات المقدمة كعامل جذب للسياح، فعلى المستثمرين السعي لتحسين الخدمات والاعتناء بالسائح، كما على الدولة الدور المهم وهو الاهتمام بالسياح، وذلك من خلال توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية والقانونية التي من شأنها توفير بيئة مناسبة للعمل، فخلق التنافس بين الراغبين في الاستثمار في هذا المجال يتطلب وضع امتيازات قانونية (جبائية) مرنة وتسهيلات من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة منه.

ومن خلال ما سبق نشير أنه لولجنا لهذا الموضوع سطرنا مجموعة من الأهداف نوجزها كما يلي:

- إبراز أهم التحفيزات الجبائية الممنوحة لتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر.
- التعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بالتحفيزات الجبائية والاستثمار الفلاحي.

« الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر في المجال السياحي في الجزائر »

- تبيين الجهود المبذولة من طرف المشرع الجزائري لتشجيع الاستثمارات من خلال التشريعات المتنوعة.
- التعرّف على المنظومة التشريعية المتعلقة بالتحفيزات الجبائية للاستثمار السياحي.
- إبراز دور المزايا الجبائية في جلب الاستثمار.

لذلك وللخوض في موضوع بحثنا يجدر بن اطرح الإشكالية التالية:

"إلى أي مدى ساهمت التحفيزات الجبائية في تشجيع وتنمية الاستثمار السياحي في الجزائر".

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يوافق دراستنا، من خلال تقسيم ورقتنا البحثية هاته تقسيما ثنائيا إلى مبحثين.

المبحث الأول: ماهية التحفيزات الجبائية والاستثمار السياحي.

المبحث الثاني: التحفيزات الممنوحة للمستثمر السياحي في ظل قوانين الضرائب ونظام الامتيازات.

المبحث الأول: ماهية التحفيزات الجبائية والاستثمار السياحي.

لقد أضحت الامتيازات الجبائية من أهم الوسائل التي تسعى الدولة الجزائرية من خلالها دعم التنمية الشاملة للاقتصاد وتشجيع كل مؤسسات الدولة لأجل تحقيق أهدافها المرجوة، باعتبارها أحد أهم العناصر التي في النشاط الاقتصادي، لهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى ماهية هذه الامتيازات، وكذا الاستثمار السياحي، وذلك بتعريف وتبيان خصائص وأهداف كل منهما من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: ماهية التحفيزات الجبائية.

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى تعريف التحفيزات الجبائية، وبيان خصائصها وأهدافها.

الفرع الأول: تعريف التحفيزات الجبائية.

لقد عرفها رجال القانون أنها: هناك عدة تعريفات لها من القانونيين منها: أنها عبارة عن تسهيلات ورخص وضمانات إجرائية تحفيزية وجهة من طرف الدولة لفائدة مجموعة الأعوان الاقتصاديين لأجل دفعهم للاستثمار قطاعات ومناطق تهدف الدولة إلى تشجيعها وفق سياستها العامة المسطرة⁽¹⁾، كما تعرّف أنها: "نظام يصمّم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادّخار أو الاستثمار على نحو يؤدّي إلى نموّ

¹ - ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر وآثاره على المؤسسة والتحرير الضريبي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص177.

« الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر في المجال السياحي في الجزائر »

الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكاليفية للاقتصاد، وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة⁽²⁾.

كما تعرف أيضا على أنها: "مجموعة البرامج المتكاملة التي تخطط لها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع"⁽³⁾.

ويعرفها بعض أهل الاختصاص على أنها: "مجموعة من الإجراءات والتدابير ذات الطابع الضريبي التي تمنحها الدولة لصالح المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب من أجل تحفيز أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار داخل الوطن من جهة ولتشجيع الاستثمار في بعض القطاعات والمناطق التي تسعى الدولة جاهدة لتنميتها من جهة أخرى"⁽⁴⁾.

كما يقصد بها أيضا: "كل الإجراءات الجبائية التي تؤدي إلى تخفيف العبء الضريبي عبر إعفاءات هادفة وكذا تخفيض معدل الضرائب على الشركات وتحويله إلى ضريبة جماعية تمس المجتمع ككل".

كما يطلق أيضا عليها مصطلح اقتصادي آخر هو: "التحريض الضريبي" وهو نوع خاص من الامتيازات، والذي يمكن تعريفه أنه: "تخفيض في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الضريبية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة معايير، فهو امتياز يمنح مساعدات مالية غير مباشرة إلى بعض الأعوان الاقتصاديين قصد جلب رؤوس الأموال التي لم تستغل أو المستغلة في مجالات أقل إنتاجا"⁽⁵⁾.

الفرع الثاني: خصائص التحفيزات الجبائية.

تعدّ الامتيازات الجبائية من الإجراءات المهمة توضع في إطار السياسة المالية، ولها مجموعة من المميزات أهمّها:

² - رمضان صديق محمد، "الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، د.ط، القاهرة، 1998، ص54.

³ - ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 2011، ص40.

⁴ - Mike PFISTER, Rapport d'OCDE une fiscalité orientée vers l'investissement et le développement, paris, 2014, p13.

⁵ - مرسي السيد الحجازي، النظم والقضايا الضريبية المعاصرة، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، د.ط، الإسكندرية، مصر، 2004، صص (46-47).

« الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر في المجال السياحي في الجزائر »

- إجراء ذو طابع اختياري: أي
أنّ للأعوان الاقتصاديين إمكانية قبول أو رفض محتوى برامج الامتياز وسياسة التحفيز المسطرة؛
- إجراء له هدفه المسطر:
فالهدف من استعمالها ذو مصلحة اقتصادية يجعل الأعوان الاقتصاديين يتوجهون إلى الاستثمار في المجالات التي هي بحاجة إلى تطوير؛
- إجراء محدد المعايير
فالامتيازات الجبائية تتطلب مقاييس قانونية واجبة الاحترام تعنى بها فئة معينة من المكلفين بالضريبة كتحديد نوعية النشاط، ومكان إقامة الشخص والإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد؛
- الوسيلة: والتي تستخدم
لتشجيع وتوجيه الأعوان الاقتصاديين إلى القطاعات والأنشطة المنتجة ذات الأولوية وهي تمنح تسهيلات وإعفاءات.

الفرع الثالث: أهداف الامتيازات الجبائية.

- إن الهدف الذي تصبوا إليه الدولة بالدرجة الأولى من وضع التحفيز الجبائي هو محاولة جذب أكبر قدر من الاستثمار تشجيعه، بالإضافة إلى الوقاية من التهرب الضريبي، هذا وسنحاول التطرق إلى مجموعة من الأهداف سعت الدولة لتحقيقها نوجزها كما يلي:
- خلق جو تنافسي بين المؤسسات المحلية داخل ما يسمى بالأسواق الخارجية؛
 - محاولة تشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق خلق المناخ المناسب لها؛
 - تشجيع وتمكين المؤسسات الاقتصادية على التمويل الذاتي وزيادة رؤوس أموالها من خلال تخفيف العبء الضريبي؛
 - توسيع إطار التشغيل من خلال توفير موارد تسمح للأعوان الاقتصاديين بإعادة استثمارها في شكل فروع إنتاجية أخرى أو إنشاء مؤسسات جديدة.

تحسين الإنتاجية من خلال

زيادة مردودية عوامل الإنتاج لمنافسة المنتجات الأجنبية والعمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.⁽⁶⁾

المطلب الثاني: ماهية الاستثمار السياحي.

إن الاستثمار أهمية كبرى في المجال السياحي، فهو يقَدِّم فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عائدات مالية معتبرة لا يستهان بها، سواء للأفراد أو للدولة ككل، لذلك نجد أن من أوليات غالبية الدول الاهتمام بالقطاع السياحي وذلك بتوفير كل الإمكانيات، والسعي لتطويره وترقيته بما يتماشى مع ما تتطلبه المعايير الدولية باعتباره أحد أهم القطاعات التي تعول الدولة عليها كونها مدركة لمدخل مهمة سواء بالعملية المحلية أو الصعبة.

لهذا سنحاول من خلال هذا المطلب تعريف الاستثمار السياحي، وبيان خصائصه وأهدافه في الفروع التالية:

الفرع الأول: تعريف الاستثمار السياحي.

بداية سنحاول إعطاء مفهوم الاستثمار والسياحة، فالاستثمار هو توظيف رؤوس الأموال من أجل تحقيق العائد أو الدَّخْل أو الربح⁽⁷⁾، وقد عرفه المشرع الجزائري في المادة 02 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.⁽⁸⁾

هذا بالنسبة للاستثمار، أما السياحة في مفهومها الحديث فتعني حسب الألماني "جوبيير فولر": "تلك الظاهرة الطبيعية من ظواهر العصر الحديث الغرض منها الحصول على الاستجمام وتغيير الجو والمحيط الذي يعيش فيه الإنسان والوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال المشاهد الطبيعية ونشوة الاستمتاع بجمال الطبيعة".⁽⁹⁾

⁶ - ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظري والتطبيقي، مرجع سابق، ص 118.

⁷ - حردان طاهر حيدر، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، د.ط، الأردن، 1997، ص 30.

⁸ - حيث تنص هذه المادة على: "يقصد بالاستثمارات في مفهوم هذا الأمر ما يأتي:

1- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة

2- المساهمة في رأسمال مؤسسة فيشكل مساهمات نقدية أو عينية.

استعادة النشاطات في إطار خصوصية جزئية أو كلية."

⁹ - عبد الحميد برحومة، طلال زغبة، "تفعيل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تنشيط وصناعة السياحة

الصحراوية كصناعة بديلة للنفط في الجزائر"، الملتقى الدولي الثاني موسوم بـ: "دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية

أما الاستثمار السياحي فيمكن تعريفه بأنه: "استخدام المذخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع أو الخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة"، ويعتبر الاستثمار السياحي عملية وتوجيه واستخدام رأس المال لخلق أو تثمين منتج سياحي أو خدمة في الإطار السياحي بهدف تسويق هذه الخدمة وتحقيق عوائد على رؤوس الأموال المستغلة، والصناعة السياحية تشمل جميع الهياكل والمؤسسات التي تقوم باستيعاب الطلب السياحي المتمثل في الفرد أو السائح، ويقاس حجم الصناعة السياحية في إقليم معين بحجم الفنادق ووكالات السفر والهياكل القاعدية المتمثلة في: الطرقات والهياكل القاعدية المخصصة للراحة والاستحمام والمطاعم والأندية والتظاهرات الثقافية.⁽¹⁰⁾

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار السياحي.

نشير في هذا الشأن أن للاستثمار السياحي مجموعة من الخصائص نوجزها لهما يلي:

- 1 - دعم اقتصاد الدول من خلال العائدات المحققة، وتوفير مناصب عمل جديدة في المجال السياحي.
- 2 - عدم مرونة المشاريع السياحية كونها موسمية، مما يؤثر سلبا على الرغبة في الاستثمار السياحي من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة.⁽¹¹⁾
- 3 - تحتاج الاستثمارات السياحية بشكل كبير إلى استقرار سياسي وأمني في إقليم الدولة المستقبلية، لضمان مناخ استثماري جيد ومشجع.
- 4 - تعتمد الاستثمارات السياحية بشكل كبير على العنصر البشري دونما الحاجة إلى تكنولوجيا كبيرة؛

والاجتماعية، من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مديرية السياحة لولاية بسكرة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 12/11 مارس 2012، ص3.

¹⁰ - نسرين بوزاهر، "تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة

محمد خيضر بسكرة، 2005-2006، ص31.

¹¹ - الطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين، "الاستثمار السياحي في المناطق السياحية" (دراسة حالة ولاية جيجل)، مداخلة مقدمة

ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: "الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، يومي: 26 و 27 نوفمبر 2014، المركز الجامعي مرسللي عبد الله تيبازة، ص09.

« الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر في المجال السياحي في الجزائر »

- 5 - تحتاج إلى قوانين مرنة تقلل من العراقيل التي تشكل حائلا دون تحقيق هدفه.
- 6 - تهتبر اليد العاملة سواء العادية أو المتخصصة في الخدمات السياحية من أولويات الاستثمار السياحي.

الفرع الثالث: أهداف الاستثمار السياحي.

هناك أهداف اجتماعية واقتصادية يسعى المستثمر السياحي لتحقيقها، ومن أهمها ما يلي:

أولاً: أهداف اجتماعية. تتمثل فيما يلي:

- 1 - الاستثمار في المجال الثقافي لأجل حماية الموروث الثقافي والمحافظة عليه، وكذا حماية الآثار بما يمكن للأجيال اللاحقة التعرف عليها.
- 2 - تنمية المناطق المستقبلية للاستثمار السياحي بما يسمح بتحسين مستوى معيشة أهلها؛⁽¹²⁾
- 3 - خلق فرص عمل جديدة وتخفيض نسبة البطالة.
- 4 - إحداث التوازن بين أقاليم الدولة في مجال التنمية الاقتصادية وذلك بإنشاء مناطق جذب سياحي تحدّ من ظاهرة الهجرة الداخلية؛

ثانياً: الأهداف الاقتصادية. ومن أهمها ما يلي:

- 1 - زيادة العائدات السياحية باعتبارها تساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات من خلال تشجيع ودعم مناطق الجذب السياحي بهدف.

¹² - محمد يدو، سمية بوخاري، "الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة"، (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي الثاني حول: "الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، (26-27 نوفمبر 2014)، ص40.

- 2 - دفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية بتوفير رأس المال اللازم.
- 3 - تشجيع المشاريع التنموية بما يؤمن عائدات اقتصادية ويحرك الدورة الاقتصادية في البلد.
- 4 - مساهمة الاستثمار في القطاع السياحي في تطوير الحركة الاقتصادية عن طريق دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعات التقليدية وقطاع الاتصالات وغيرها من القطاعات الأخرى ذات الصلة.

المبحث الثاني: الامتيازات الممنوحة للمستثمر السياحي في ظلّ قوانين الضرائب ونظام الامتيازات.

عملت الدولة جاهدة على تعزيز القطاع السياحي ليصبح من القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، نظراً لأهميته كمصدر رئيسي للاقتصاد الوطني، ودوره في تحقيق التوازنات الاجتماعية واستدامتها، فالدولة تسعى لأن تكون في مصاف الدول السياحية العالمية، وهو ما يتجلى في برنامج الحكومة الذي يهدف إلى دعم تطوير وتعزيز السياحة الوطنية لدمجها في السوق السياحية الدولية. في هذا السياق، نشير أنّ الدولة الجزائرية أولت اهتماماً كبيراً للاستثمار في المجال السياحي من خلال تحسين وتطوير هذا القطاع، عبر توفير بيئة ملائمة ومحفزة تتماشى مع متطلبات ومعايير السياحة الدولية، وقد تمّ ذلك من خلال سنّ تشريعات وقوانين تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف وتسهيل الإجراءات القانونية اللازمة لتطوير الاستثمار في الجزائر في هذا المجال. لذا، سيتناول هذا المطلب الحوافز الممنوحة للمستثمرين في القطاع السياحي في الجزائر، والتي تشمل الحوافز الضريبية والمزايا الممنوحة للمستثمرين في مجال السياحة وفقاً لقوانين الاستثمار، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: التحفيزات الجبائية للمستثمر الفلاحي في ظلّ قوانين الضرائب.

لقد سعى المشرع الجزائري في سبيل تشجيع الاستثمار في هذا المجال منح عدّة امتيازات جبائية ضمن قوانين الضرائب تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: الامتيازات الممنوحة في مجال الضريبة على أرباح الشركات.

« الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر في المجال السياحي في الجزائر »

هذه الضريبة تفرض سنوياً على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين، وقد أشارت إليهم المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.⁽¹³⁾ والملاحظ حسب هذا القانون أن هذه الضريبة تخضع لها كل الشركات مهما كان شكلها وغرضها باستثناء ما يلي:

- شركات الأشخاص وشركات المساهمة، ما عدا إذا أخضعت هذه الشركات نفسها للضريبة على أرباح الشركات، فهذا يجب عليها أن ترفق طلب الاختيار بالتصريح السنوي، ولا يمكنها الرجوع عن هذا مدى حياة الشركة.
- الشركات المدنية التي لم تتكوّن على شكل شركة بالأسهم، باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، وفي هذه الحالة، يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151، ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة.
- الهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكوّنة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.
- كل المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي.
- أيضا التجمّعات المنصوص عليها في القانون التجاري من حيث: إنشائها وتنظيمها وعملها.⁽¹⁴⁾ كما تخضع لهذه الضريبة:
- الشركات المنجزة لكل عملية ومنتج منصوص عليه في المادة 12.
- الشركات التعاونية

والاتحادات التابعة لها باستثناء الشركات المشار إليها في المادة 138. تستفيد من إعفاء مؤقت لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح شركات المؤسسات السياحية المحدثّة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب باستثناء وكالات السياحة والأسفار، كما تستفيد وكالات

¹³ - أنظر المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص 43.

¹⁴ - أنظر المادة 136 مكرّر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص 43.

« الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر في المجال السياحي في الجزائر »

السياحة والأسفار والمؤسسات الفندقية من إعفاء مدته 03 سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط، بحيث يحدّد الرّبح المعفى على أساس رقم الأعمال المحقّق بالعملة الصّعبة.⁽¹⁵⁾ كما يطبق معدل 23% فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات على الأنشطة السياحية رغم أنّها تدخل ضمن الأنشطة الخدماتية التي تخضع لمعدّل 26%.⁽¹⁶⁾ كما تستفيد من إعفاء دائم لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من بداية ممارسة النشاط وكالات السياحة والأسفار، وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصّة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة.

الفرع الثاني: الامتيازات الممنوحة في مجال الرسوم على رقم الأعمال.

بالرجوع إلى قانون المالية لسنة 2024 نجده ألغى الرسم على النّشاط المهني، من خلال حذف المواد 217 إلى 231 ومن 357 إلى 364 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، على التوالي، بموجب المواد: 14 و 24 من قانون المالية لسنة 2024، وتعديل المادة 166 من قانون الإجراءات الجبائية نتيجة لذلك، وهذا بموجب أحكام المادة 58 من نفس قانون، وذلك من أجل تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات ودعم الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

وقد أشارت المديرية العامة للضرائب، أنه تمّ إلغاء الرسم على النّشاط المهني، بموجب قانون المالية لسنة 2024، وبحسب التشريع الجبائي المعمول به إلى غاية 31 ديسمبر 2023، لاسيما الأحكام السابقة للمادتين 217 و 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، كان مبلغ رقم الأعمال المحقق من طرف كل المكلفين بالضريبة الممارسين لنشاط مهني أو صناعي أو تجاري، الخاضعة أرباحهم لنظام الربح الحقيقي بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، باستثناء تلك التي تم استبعادها أو إعفائها من هذا الرسم، يخضع للرسم على النشاط المهني بمعدل 1.5 % بالمائة، أما رقم الأعمال المتأتّي من نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب فقد كان يخضع لمعدل 03 % بالمائة، وبهذا فعمليات البيع والخدمات والأشغال المذكورة أعلاه، والتي تكون التحصيل الكلي أو الجزئي للثمن والمفوترة خلال السّنة المالية 2023، وما قبلها "2021، 2022، 2019.."، تبقى خاضعة للرسم على النشاط المهني، إذ يتعلق

¹⁵ - أنظر المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2024، ص 45.

¹⁶ - أنظر المادة 150 من نفس القانون، ص 53.

« الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر في المجال السياحي في الجزائر »

الأمر بحقوق مكتسبة لصالح المؤسسة، خلال سنة مالية، الذي كان رقم الأعمال محقق المتعلق بها خاضعا للرسم على النشاط المهني.⁽¹⁷⁾

وانطلاقا مما سبق فإنه لا تدخل ضمن رقم الأعمال المعتمد كقاعدة لحساب الرسم على النشاط المهني لما قبل إلغاء الرسم على النشاط المهني المبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقية والحمّات والإطعام المصنّف والأسفار.

كما تخضع الخدمات المتّصلة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمّات المعدنية والإطعام السياحي المصنّف والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي انتقاليا وإلى غاية 31 ديسمبر 2019 للمعدل المخفّض للمرسوم على القيمة المضافة 09 % بدلا من 19%.⁽¹⁸⁾

يعرف التخفيض الضريبي بأنه: "تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى أنّه يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناءً على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة".⁽¹⁹⁾

كما يمكن تعريفه بأنه: إخضاع الممول لمعدّلات ضريبية أقل من المعدّلات السائدة أو تقليص من قيمة الضريبة المتحققة مقابل الالتزام ببعض الشروط، كالمعدّل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها أو التخفيضات الممنوحة لتجّار الجملة على الرسم على النشاط المهني نظير التزامهم بتقديم قائمة بالزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب، وتتبع التخفيضات الضريبية التوجّهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وذلك بإخضاع المكلفين لمعدّلات اقتطاع أقل أو تقليص وعاء الضريبة مقابل التزامهم ببعض الشروط، كالتخفيض المتعلّق بمعدّل الضريبة.⁽²⁰⁾

¹⁷ - أنظر قانون المالية لسنة 2024، والمنشور رقم 09 الصادر عن المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، المؤرخ في

2024/02/12،

¹⁸ - أنظر المادة 42 من قانون الرسوم على رقم الأعمال لسنة 2024، ص82.

¹⁹ - محمد طالبي، "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، السداسي الأول 2009، ص317.

²⁰ - قدي عبد المجيد، "السياسة الجبائية وتأهيل المؤسسة"، الملتقى الدولي حول: "تأهيل المؤسسة الاقتصادية"، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2001.

الفرع الثالث: الامتيازات الممنوحة في مجال حقوق التسجيل.

في هذا المجال نشير إلى أنه في إطار القوانين والتنظيمات سارية المفعول في المجال السياحي، هناك إعفاء من رسم نقل الملكيات بمقابل والذي يقدر بـ: 05% لكل المقتنيات العقارية التي تتم من طرف المؤسسات السياحية الوطنية الخاصة.

المطلب الثاني: التحفيزات الممنوحة للمستثمر السياحي في ظلّ نظام الامتيازات.

عملت الدولة جاهدة على تطوير مجموعة من الآليات هادفة بذلك تشجيع الاستثمار بشكل عام، والاستثمار السياحي بشكل خاص، وقد تجسد ذلك في إنشاء وكالات وهيئات تتولى الإشراف على منح تسهيلات وامتيازات ضريبية في مراحل الاستثمار المختلفة.⁽²¹⁾

الفرع الأول: الامتيازات الممنوحة في مرحلة إنجاز المشروع.

في هذه المرحلة يتم منح عدة امتيازات جبائية من طرف الهيئات الداعمة للاستثمار منها:
أولاً: فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار المعني، أي شراء السلع والخدمات بالمبلغ خارج الرسم على القيمة المضافة بدل المبلغ بجميع الرسوم، فهي معفاة من الرسم على القيمة المضافة
والرسم على القيمة المضافة هو ضريبة غير مباشرة تمسّ القيمة المضافة خلال كل مرحلة من عملية الإنتاج، فهو رسم يطبق على العمليات ذات الطابع الصناعي أو التجاري أو الحرفي، وتقصى من المجال التطبيقي للرسم على القيمة المضافة العمليات ذات الطابع الفلاحي أو الخدمات العامة غير التجارية.⁽²²⁾، والخاضعين للرسم على القيمة المضافة نصّت عليهم المادة 01 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

ثانياً: كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني معفاة من دفع حق نقل الملكية بعوض.

ثالثاً: الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة والموجبة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

²¹ - أنظر المادة 09 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم بالقانون

08-13 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014.

²² - الدليل التطبيقي على القيمة المضافة، مطبوعات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، جوان 2021، ص.03.

« الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر في المجال السياحي في الجزائر »

رابعاً: فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار معفاة من الحقوق الجمركية.

خامساً: كما أن الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار بالنسبة للاستثمارات التي تنجز في المناطق الواجب ترقيةها تتكفل الدولة جزئياً أو كلياً بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة.⁽²³⁾

الفرع الثاني: الامتيازات الممنوحة في مرحلة استغلال المشروع.

بعد معاينة المشروع بغرض التأكد من الدخول في مرحلة الاستغلال والقيام بكل الواجبات أمام إدارة الضرائب، وكذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقوم هذه الأخيرة بإصدار قرار مرحلة الاستغلال والذي يمنح من خلال الامتيازات الجبائية التالية:

أولاً: الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة 03 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة لـ: 100 منصب شغل، ولمدة 05 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة لأكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط.

ثانياً: بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى 100 منصب شغل ولمدة 05 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة لأكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط معفاة من الرسم على النشاط المهني (TAP) لمدة 03 سنوات.

ثالثاً: أما بالنسبة للاستثمارات التي تنجز في المناطق الواجب ترقيةها فهي معفاة لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل مباشرة في إطار الاستثمار المعني.

خاتمة:

في ختام بحثنا هذا، وبعد تطرقنا إلى أهمّ التّحفيزات الممنوحة للمستثمر السياحي أو بموجب منح الامتياز، اتّضح جلياً أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني فأصبح هو الطريق لتحقيق التنمية والتوازن الاقتصادي، بحيث عرفت السياحة بأنّها الصناعة بلا دخان فهي تعتبر المصدر الأول في دول العالم الثالث، لهذا قامت الجزائر بجيود كبيرة من أجل الوصول إلى الجودة السياحية المطلوبة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بتحفيز الاستثمارات في القطاع السياحي.

²³ - سماعيل عيسى، كريم بوزيان، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر، دراسة حالة فندق لافالي بالشلف، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08 العدد 03، الجزائر، 2019، ص ص 134-135.

« الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر في المجال السياحي في الجزائر »

وبالتالي ومن خلال ما تقدمنا به في دراستنا حول الاستثمار السياحي في الجزائر، من واقعه والآليات المتخذة لتفعيله حاولنا قدر الإمكان إبراز مفهوم التحفيزات الجبائية والاستثمار مركزين على المجال السياحي، وإعطاء المميزات والخصائص التي يختص بها وإبراز الإطار القانوني له، وإبراز المقومات التي يركز عليها الاستثمار وتوضيح ما قدمته الجزائر من تحفيزات، والتي يجب أن تتوفر للمستثمر السياحي حتى تجذبه وتجعل السياحة راقية.

وعلى الرغم من كل ما أشرنا إليه من جهود إلا أنه يبقى الاستثمار السياحي في الجزائر لا يزال يعاني ضعفاً كبيراً، الأمر الذي يستدعي استغلال هذا الفضاء الاستثماري، حتى يحظى بنجاح وتحقيق الهدف أو الغاية المرجوة منه.

وفي الأخير توصلنا من خلال ورقتنا البحثية إلى مجموعة من النتائج نوجزها كما يلي:

1 - تتوفر الجزائر على إمكانيات

سياحية غير مستغلة فهي تزخر بثروات طبيعية ومعالم أثرية وتاريخية خصوصا في مناطق الجنوب الجزائري.

2 - تدني مستوى التأهيل لدى

العاملين في القطاع السياحي الذي ينجّر عنه ضعف الخدمات المقدمة في المجال السياحي.

3 - أن السياحة أهم مورد يمكن

للدولة الاعتماد عليه لتنمية اقتصادها.

وفي الأخير نشير أنه لا بدّ من تضافر جهود الجميع من دولة وفاعلين للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، لهذا لا بدّ أن نقدّم مجموعة من التوصيات نوجزها كما يلي:

1 - نقترح وجوب تطبيق مختلف

القوانين على أحسن وجه وسنّ قوانين أكثر فعالية لتشجيع وتنظيم القطاع السياحي.

2 - كما يجب محاولة توفير

وخلق جوّ يسوده الأمن والاستقرار السياسي يضمن للمستثمر الأجنبي أو الوطني الأمن الاستثماري دون مخاوف.

3 - لا بد من تحسين الخدمات

السياحية كالنقل والفنادق... الخ.

4 - القضاء على البيروقراطية

وتغيير الشفافية والتقليل من الإجراءات الإدارية المعقّدة لتسهيل المشروعات لدى المستثمرين.

« الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر في المجال السياحي في الجزائر »

- 5 - الاهتمام بالصناعات التقليدية
لأنه عامل جذب للمستثمر الأجنبي، لمساهمة هذه الصناعات في ترقية السياحة الجزائرية.
- 6 - وجوب الاهتمام الكبير بالاستثمار السياحي من قبل الحكومة ورجال الأعمال.
- 7 - الاهتمام بكل المناطق السياحية الأخرى بالخصوص السياحة الصحراوية، من توفير فنادق وأمن وتحمل الدولة تكاليف الاستثمار السياحي في الاستثمارات التي تنجز فيها.
- 8 - يجب تنظيم وحماية العقار والعمل على غرس الوعي السياحي لدى الأفراد من أجل المحافظة عليه.
- 9 - مواصلة تحسين بيئة استثمارية ملائمة للاستثمار السياحي.
- 10- تخفيض من قيمة الضرائب المفروضة على المستثمر الأجنبي وخصوصا الوطني.

قائمة المصادر والمراجع

- 1 - النصوص القانونية:
قانون الضرائب المباشرة والرسوم
المماثلة 2024.
- قانون الرسوم على رقم
الأعمال 2024.
- قانون التسجيل والطابع.
- 2 - التعليمات والمناشير:
المنشور رقم: 09، صادر عن
المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، المؤرخ في 2024/02/12.
- 3 - الكتب:

« الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر في المجال السياحي في الجزائر »

- رمضان صديق محمد، "الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات (دراسة مقارنة)"، دار النهضة العربية، د.ط، القاهرة، 1998.

- مرسى السيد الحجازي، النظم والقضايا الضريبية المعاصرة، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، د.ط، الإسكندرية، مصر، 2004.

- ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 2011.

الرسائل:

- 4

- ناصر مراد، "الإصلاح الضريبي في الجزائر وآثاره على المؤسسة والتحرير الضريبي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

- نسرين بوزاهر، "تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005-2006.

المقالات والمدخلات:

- 5

- محمد طالبي، "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، السادس الأول 2009.

- سماعين عيسى، كريم بوزيان، "دور التحفيز الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر"، دراسة حالة فندق لافالي بالشلف، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08 العدد 03، الجزائر، 2019.

- الطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين، "الاستثمار السياحي في المناطق السياحية" (دراسة حالة ولاية جيجل)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: "الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، من تنظيم المركز الجامعي مرسلني عبد الله تيبازة بالتعاون مع مخبر البحث "الاقتصاد والتنمية"، الجزائر، (26-27 نوفمبر 2014).

« الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر في المجال السياحي في الجزائر »

— محمد يدو، سمية بوخاري،

"الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة"، (حالة الجزائر)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: "الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، من تنظيم المركز الجامعي مرسلني عبد الله تيبازة بالتعاون مع مخبر البحث "الاقتصاد والتنمية"، الجزائر، (26-27 نوفمبر 2014).

— عبد الحميد برحومة، طلال

زغبة، "تفعيل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تنشيط وصناعة السياحة الصحراوية كصناعة بديلة للنفط في الجزائر"، الملتقى الدولي الثاني موسوم بـ: "دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مديرية السياحة لولاية بسكرة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 11/12 مارس 2012.